العرب
الأربعاء 2020/08/26
السنة 43 العدد 11801

بداية تنسيق دفاعي بين الإمارات وإسرائيل

أبوظبي - أجرى وزير شؤون الدفاع الإماراتي ووزير الدفاع الإسرائيلي أول اتّصال هاتفي بينهما بعد إعلان بلديهما في الثالث عشر من أغسطس الجاري عن تطبيع العلاقات بينهما.

وقرأ مراقبون سياسيون في هذا الاتصال الهاتفي حرصا لدى الطرفين الإماراتي والإسرائيلي على الإسراع بتطوير التنسيق والتعاون بينهما ليشملا مجالات استراتيجية مثل مجال الأمن والدفاع.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات الرسمية "وام" أن وزير الدولة الإماراتي لشؤون الدفاع محمد البواردي ووزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس بحثا الثلاثاء في اتصال هاتفي اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل.

وأشارت الوكالة إلى أن البواردي وغانتس "أعربا عن قناعتهما بأن هذه المعاهدة ستعزز فرص السلام والاستقرار في المنطقة وتمثل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، متطلعين إلى تعزيز قنوات التواصل وتأسيس علاقات ثنائية راسخة لما يعود بالخير على البلدين والمنطقة".

ويكتسي تعاون الإمارات وإسرائيل في مجال الدفاع حساسية خاصّة لدى إيران الجارة الشرقية القريبة من الإمارات، والتي أظهرت استياء شديدا من قرار أبوظبي تطبيع العلاقات مع تل أبيب، وصل حدّ تهديد الإمارات بالتصرّف معها "بشكل مختلف"، إن هي فتحت أبواب المنطقة لإسرائيل، بحسب ما جاء على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي اعتبر أنّ الإمارات "ارتكبت خطأ كبيرا جدا.. لا يخدم أمنها".

واحتجّت الإمارات على تلك التصريحات في مذكّرة شديدة اللّهجة سلمتها للقائم بالأعمال في سفارة إيران بأبوظبي. كما اعتبرت الخارجية الإماراتية في بيان "هذا الخطاب غير مقبول وتحريضيا ويحمل تداعيات خطرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي".

وكانت دولة الإمارات قد أعلنت بشكل مفاجئ عزمهما إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل وربط علاقات طبيعية معها مؤكّدة أن تلك الخطوة تساعد في وقف استيلاء تل أبيب على الأراضي الفلسطينية وتخدم دفع عملية السلام باتجاه إنشاء دولة للفلسطينيين، لكن ردود الفعل على الخطوة الإماراتية اختلفت بين من رحّبوا بها وفي مقدمتهم مصر وعُمان والبحرين، ومنتقديها وعلى رأسهم إيران وتركيا إضافة إلى السلطة الفلسطينية.

تنظيم القاعدة يرهب الأطقم الطبية في اليمن

البيضاء (اليمن) – فجر مسلحون ينتمون إلى تنظيم القاعدة مركزا طبيا بعد أيام على إعدامهم طبيب أسنان يمنيا اتهموه بالتجسس لحساب الحكومة اليمنية والتسبب في توجيه ضربات بطائرات دون طيار أميركية ضد أعضاء التنظيم.

وينظر إلى مثل هذه العمليات الدموية باعتبارها إعلانا عن مواصلة التنظيم لوجوده في اليمن بعد سنوات صعبة تلقى خلالها سلسلة ضربات موجعة أرخت قبضته على مناطق في البلد كان على وشك تأسيس "إمارة إسلامية" على أرضها.

وقال مسؤول محلي لوكالة فرانس برس إنّ التنظيم فجر صباح الثلاثاء المركز الصحي، وهو مبنى حكومي في مديرية الصومعة بمحافظة البيضاء وسط اليمن كان مقر عمل طبيب أسنان أعدمه التنظيم وقام بصلبه وتعليقه على الجدران الخارجية بعد اتهامه بالتجسس لحساب الحكومة اليمنية.

لتنظيم القاعدة سوابق في استهداف المؤسسات الطبية في اليمن أبرزها هجومه الدامي على مستشفى العرضي بصنعاء

وأضاف المسؤول أنه تم نسف المبنى بعد وضع متفجرات فيه بحجة أنه كان وكرا لقتل من يُسمّون "المجاهدين" كما كان مكانا تتم فيه "ممارسة الرذيلة" بحسب مزاعم عناصر التنظيم.

وكان مسلحون من القاعدة قد أعدموا في 15 أغسطس الجاري طبيب الأسنان اليمني مطهر اليوسفي بتهمة التجسس.

واستغل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ضعف الدولة اليمنية لتعزيز وجوده في جنوب وجنوب شرق اليمن الذي دمرته الحرب منذ 2015.

وتعتبر الولايات المتحدة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي يتّخذ من اليمن مقرا، أخطر فروع القاعدة. وقد عززت ضرباتها ضدّه بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة الأميركية في العام 2017.

وفي يناير من السنة ذاتها هاجم جنود أميركيون منزلا في قرية الغيل بمحافظة البيضاء، في أول عملية عسكرية خارجية يصادق عليها ترامب خلال رئاسته. واستهدف الهجوم قرية تضم نحو عشرة منازل بينها منزل عبدالرؤوف الذهب المشتبه بدعمه لقادة من القاعدة في مناطق خاضعة لنفوذ قبيلته. وأسفرت العمليّة عن مقتل الذهب مع شقيقه سلطان إلى جانب 12 من عناصر القاعدة وجندي أميركي، لكن تحقيقات صحافية أجريت لاحقا أظهرت أن أغلب الخسائر البشرية التي خلّفها الهجوم كانت في صفوف المدنيين. كما قتلت الولايات المتحدة زعيم التنظيم قاسم الريمي في غارة بطائرة مسيرة أميركية في فبراير الماضي.

وأعادت عملية الإعدام الاستعراضية التي نفّذها عناصر القاعدة بحق طبيب الأسنان، إلى الأذهان ما كان يقوم به التنظيم في مدينة المكلاّ مركز محافظة حضرموت عندما سيطر عليها سنة 2015، وأجرى "قوانينه" المتشدّدة على سكانها، وأعدم رجلين اتهمهما بالتجسّس للسعودية وعلّق جثتيهما على جسرين في المدينة إمعانا في ترهيب السكّان.

كما أن للتنظيم سوابق في استهداف الأطقم الطبية حيث نفّذ في ديسمبر 2013 إحدى أكثر عملياته دموية داخل مستشفى العرضي العسكري في صنعاء موقعا قرابة الـ300 ضحية بين قتلى جرحى بينهم أطباء وممرضون من ضمنهم عدد من الأجانب، بالإضافة إلى عدد من المرضى كانوا مقيمين في المستشفى للعلاج.

تحالف غير معلن بين كورونا والقاعدة

الحكومة الكويتية أمام اختبار جديد للحفاظ على تماسكها

جلسة برلمانية للتصويت على طرح الثقة بوزير الداخلية

يوم الامتحان

آخر ما تحتاج إليه الكويت في فترة الأزمة الصحية والمالية الحالية، هو تفجّر الصراع مجدّدا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بسبب الاستجوابات النيابية لأعضاء الحكومة في غياب أمير البلاد الموجود في الخارج للعلاج، وفي ظل استشراء الصراعات على السلطة وتصفية الحسابات الشخصية والحزبية والعشائرية، والتي لم تكن الصراعات بين الوزراء والنواب، يوما، في معزل عنها.

الكويت – يواجه وزير الداخلية الكويتي، أنس الصالح، الأربعاء، تصويتا برلمانيا على طرح الثقة، وذلك بعد أن كان قد خضع الأسبوع الماضي لاستجواب بشأن شبهات التربح من المنصب الوزاري، ومخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة، والتلاعب بعملية تسجيل الناخبين.

ومن شأن طرح الثقة عن وزير الداخلية أن يضع حكومة رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح أمام اختبار بالغ الصعوبة في ظرف كويتي حساس يتميّز بأزمة مالية حادّة ناتجة عن تراجع أسعار النفط وجائحة كورونا، وبحالة من عدم اليقين أشاعها مرض أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسفره إلى الولايات المتّحدة للعلاج.

وتأمل حكومة الشيخ صباح الخالد أن تتفادى هذا الخيار الذي قد يؤثّر على استقرارها، وذلك قبل أن تستكمل السنة الأولى على تشكيلها في نوفمبر من العام الماضي خلفا لحكومة الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح التي سقطت آنذاك بسبب استشراء الخلافات داخلها، وأيضا بسبب ضغوط نواب مجلس الأمة (البرلمان) على أعضائها.

وعبّر مجلس الوزراء إثر اجتماع عقده، الإثنين، عن ثقته في أن يحظى وزير الداخلية بتجديد ثقة مجلس الأمّة فيه، معتبرا أن ردوده التي قدّمها خلال جلسة استجوابه كانت ضافية وحججه في دحض ما ورد بالاستجواب كانت مقنعة.

كما قرّرت الحكومة تشكيل فريق بقيادة رئيس الوزراء للتواصل مع رئيس مجلس الأمّة للاتفاق على سبل تنفيذ توجيهات نائب الأمير، في إشارة إلى الكلمة التي ألقاها مؤخرا ولي العهد الشيخ نواف الأحمد بشأن الحفاظ على الاستقرار والإصلاح ومحاربة الفساد.

ويمكن لسقوط وزير الداخلية أن يزعزع استقرار الحكومة، نظرا لحساسية المنصب وأهميته، ونظرا أيضا للقضايا الكثيرة المثارة في هذه الفترة، ومن أحدثها قضية كشفت عنها تسجيلات مسرّبة تتضمن حديثا لأحد أعضاء الأسرة الحاكمة مع مسؤول أمني كبير بشأن عمليات تجسس على مواطنين بينهم شخصيات معروفة.

وتفجّرت قبل تلك القضية، قضيتا فساد كبيرتين تتعلّق الأولى بتجارة الإقامات واستقدام العمال الأجانب خارج نطاق القانون، وتتعلّق الثانية بهدر مالي كبير ضمن شبكة تمتد أذرعها خارج الكويت في نطاق ما يعرف بقضية "الصندوق الماليزي".

وكان الاستثناء في تلك القضايا هو تورّط أعضاء من الأسرة الحاكمة فيها الأمر الذي أشاع حالة من عدم الثقة في الطبقة الحاكمة، وأشعل مجدّدا التراشق والصراعات بين أفراد وأجنحة أسرة آل الصباح والجهات المحسوبة على هذا الطرف أو ذاك من إعلاميين وبرلمانيين وغيرهم.

وكثيرا ما كانت الاستجوابات النيابية لأعضاء الحكومات الكويتية مصدر عدم استقرار للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك عندما يتم اللجوء إلى إبطال البرلمانات وإقالة الحكومات لفك الاشتباك بينهما.

ولا تحتمل الكويت مثل هذا الخيار في الفترة الحالية الصعبة، وهو ما حدا بولي العهد الشيخ نواف الأحمد الذي ينوب عن أمير البلاد في بعض صلاحياته إلى مخاطبة الرأي العام الكويتي مشدّدا على وجوب الحفاظ على أمن البلد واستقراره.

وقال الشيخ نواف غداة الكشف عن قضية التجسّس المذكورة، إنّ الحفاظ على أمن الكويت وتعزيز استقراراها مسؤولية الجميع وهي الهدف الأعلى وقمّة الأولويات.

ووجه ولي العهد كلامه إلى الحكومة ومجلس الأمّة مطالبا إياهما باعتماد التدابير الفاعلة والتشريعات الكفيلة بردع الفاسدين والقضاء على مظاهر الفساد وأسبابه بكافة أشكاله، مشيرا إلى أن البلاد تشهد في ظل جهود مواجهة وباء كورونا ما يدور من مظاهر العبث والفوضى والمساس بكيان الوطن ومؤسساته "لاسيما ما يتصل ببدعة التسريبات الأخيرة وما شابها من ممارسات شاذة مرفوضة وتعدّ على حريات الناس وخصوصياتهم تطال بعض العاملين في المؤسسات الأمنية وما برز من محاولة البعض شق الصف وإثارة الفتن".

ولم تخل دعوة الشيخ نواف إلى التعاون بين الحكومة والبرلمان، من دعوة مبطّنة إلى التهدئة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بعد انطلاق موجة جديدة من الاستجوابات النيابية لأعضاء الحكومة.

ولا تكاد مساءلة النواب الكويتيين للوزراء تخلو من خلفيات أبعد من مجرّد ممارسة الرقابة على عمل الحكومة وتقويمه، إلى أهداف أبعد مدى يتصل بعضها بتصفية حسابات شخصية وحزبية وعشائرية، كما يتّصل بعضها الآخر بالصراع على السلطة بين أفراد من أسرة آل الصباح الحاكمة، وذلك عندما يكون الوزراء والنواب الذين يستجوبونهم محسوبين على هذا الطرف أو ذاك من أفراد الأسرة الحاكمة وأجنحتها.

مساءلة النواب الكويتيين للوزراء لا تخلو من خلفيات أبعد من مجرّد ممارسة الرقابة على عمل الحكومة وتقويمه

وقال وزير الداخلية أنس الصالح خلال ردوده على مستجوبه النائب شعيب المويزري إنّه لم يتربّح من منصبه وإن الاتهامات الموجهة إليه بلا دليل، معتبرا "أن هدف الاستجواب واضح، وهو رأس وزير الداخلية"، ومؤكّدا أنّ "المحور السياسي من الاستجواب واضح وضوح الشمس، لأن البعض لا يقبل بوجود مواطن إصلاحي يدير وزارة الداخلية، ظنّا منهم أنني سأنحني.. وأقسم بالله لن أنحني".

التحقيق مع قضاة كويتيين في قضية غسل أموال

الكويت - قرر المجلس الأعلى للقضاء في الكويت، الثلاثاء، إيقاف سبعة قضاة عن العمل وإحالتهم إلى التحقيق للاشتباه بتعاملات لهم مع شبكة المتهم الإيراني فؤاد صالحي المحبوس حاليا بتهمة غسل أموال.

وكانت السلطات الكويتية ألقت القبض في منتصف يوليو الماضي على صالحي وأربعة أشخاص؛ مصري وعراقي يملك جنسية أوروبية، وكويتيين اثنين، وذلك عقب مداهمة قامت بها قوات الأمن لعدة مواقع من بينها أحد الشاليهات في منطقة بنيدر جنوبي العاصمة الكويت أثناء وجود صالحي رئيس الشبكة داخله.

واحتجزت السلطات سيارات فارهة وكلاسيكية ودراجات رباعية الدفع، وساعات ومجوهرات ثمينة، ومبالغ مالية بالعملة المحلية وعملات مختلفة.

وكان نائب أمير الكويت ولي العهد الشيخ نواف الاحمد أكد الأحد على ملاحقة الفاسدين وتقديمهم للعدالة.

وتصدرت مسألة مكافحة غسيل الأموال في الآونة الأخيرة أحاديث الكويتيين رسميا وشعبيا بالتزامن مع الكشف عن قضيتين بارزتين وهما قضية الصندوق السيادي الماليزي وقضية النائب البنغالي المتهم فيهما شخصيات رفيعة وبارزة.

وبينما تواجه الكويت أزمة مالية وصلت حدّ الحديث عن إمكانية عجز الدولة الغنية بفضل عوائد النفط عن دفع رواتب موظفيها، تسلّط الأضواء بشكل متزايد على فساد مستشر في مفاصل الدولة وعن عمليات هدر وسوء تصرّف بالموارد أوقع البلد في أزمة غير مسبوقة مع أول هزة كبيرة تعرفها أسواق النفط خلال العشرية الحالية.

وصدم الرأي العام الكويتي مؤخّرا عندما دفعت السلطات بسيناريو العجز عن توفير الرواتب، بحسب ما أعلنه وزير المالية الكويتي براك الشيتان مؤخرا.

وتأثرت الكويت كثيرا بجائحة كورونا التي رتّبت عليها أعباء إضافية، حيث تسببت في تعطيل الكثير من الأنشطة الاقتصادية وأحالت على البطالة الآلاف من العمال غالبيتهم العظمى من الوافدين. وضاعف من حدّة الأزمة التراجعُ الكبير في أسعار النفط، حيث اضطر البلد إلى تقليص إنتاجه اليومي من 3.12 مليون برميل إلى 2.2 مليون في نطاق الإجراءات الجماعية لمجموعة أوبك بلاس الهادفة إلى الحدّ من تدهور الأسعار.

ولم تعد السلطات الكويتية تستثني أي حلول للخروج من الأزمة بما في ذلك وقف تمويل الصندوق السيادي المتعارف عليه محليا بـ"صندوق الأجيال". حيث أعلن البرلمان الكويتي الأسبوع الماضي عن إقراره قانونا يجعل التحويلات إلى الصندوق المذكور مشروطة بتحقيق فائض في الميزانية.وعلى الرغم من وجاهة العوامل المباشرة التي أدت إلى هذه الأزمة في الكويت، إلّا أنّ أغلب المحللّين السياسيين والاقتصاديين، يرجعون أسبابها الحقيقية إلى أخطاء متراكمة وعمليات هدر وسوء تصرّف في الموارد تواصلت لفترة زمنية طويلة وحرمت البلد من استثمار مبالغ طائلة تأتت من عوائد النفط في سنوات الوفرة وارتفاع الأسعار.